



الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة السابعة عشرة
(٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية لعام ٢٠١٨

الملحق رقم ٢٤



الرجاء إعادة استعمال الورق

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة السابعة عشرة
(٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN

يتضمن هذا التقرير الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الصادرة عن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها السابعة عشرة. وتناولت اللجنة ثلاث قضايا شاملة من مجموعة متنوعة من المنظورات، وهي: إعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛ وتعزيز المؤسسات وتجهيزها من أجل دعم التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.

وكانت إحدى الرسائل الرئيسية للدورة هي أن المؤسسات تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وأن ثمة مجموعة كبيرة من التحسينات المستمرة العملية في قدرات الحوكمة الوطنية والمحلية يمكن أن تسفر عن نتائج هامة في الأجل الطويل. واستناداً إلى أعمال الدورة السادسة عشرة، اتفقت اللجنة على مجموعة من مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة يمكن أن تكون بمثابة نقطة مرجعية هامة في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وفي دعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة.

وشددت اللجنة على أن عدم قابلية الأهداف للتجزئة وإلحاحها جعلاً من الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات أمراً ذا أولوية. واقترحت اللجنة ثلاثة مسارات من أجل تحسين الاتساق، كما يلي: أولاً، ينبغي تعزيز اتساق المؤسسات والسياسات معاً، مع مراعاة السياق وتحقيق الشمول. وثانياً، يتطلب تعزيز الاتساق الاهتمام والتنسيق الهيكليين مجموعة واسعة من الأدوات وقد يحتاج إلى برامج عمل أو إصلاحات محددة. وثالثاً، هناك حاجة لآلية عالمية للتعلم من الأقران من أجل دعم التغيير الضروري للهيكل والعمليات والمهارات والعقليات، ولتعزيز التعلم المتبادل والتواصل الاجتماعي وتبادل المعارف فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تدمج المدارس الوطنية للإدارة العامة وغيرها من مؤسسات التدريب مسألة تعزيز اتساق الأهداف المستدامة في مناهجها الدراسية.

ومن المجالات المثيرة للقلق أيضاً توهي الأداء السليم فيما يتعلق بالميزانية والشفافية فيما يتصل بالإبلاغ. وبشكل بناء قدرات الإدارة المالية العامة الكفؤة على الصعيدين الوطني والمحلي، بالإضافة إلى القدرات الرقابية الكافية، تحدياً كبيراً. وينبغي تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التمويل الوطنية لسد الفجوة بين أولويات السياسات والإنفاق الحكومي الفعلي، ولضمان ألا يتوقف تحقيق التنمية المستدامة، في أقل البلدان نمواً، على المعونة وحدها. وينبغي النظر في إصدار مقترحات الميزانية التنفيذية والميزانية المعتمدة وغيرها من تقارير الميزانية ونشرها وتوزيعها على نطاق واسع بشكل منظم وفي الوقت المناسب، وذلك جنباً إلى جنب مع توفير أدلة إرشادية للمواطنين بشأن الميزانية يسهل فهمها والحصول عليها. ومن المهم أيضاً الأخذ بالميزنة الفعالة القائمة على المشاركة وصياغة مؤشرات لرصد التقدم.

ولاحظت اللجنة أنه يمكن تعزيز الجهود الرامية إلى حشد موظفي الخدمة المدنية والعاملين في القطاع العام بصفة أوسع حول أهداف التنمية المستدامة وغرس الشعور بالالتزام، إلى جانب اتباع أساليب جديدة للعمل تقوم على المشاركة والانخراط في العمل. وستكون هناك حاجة إلى مهارات

سياساتية وتقنية جديدة في القطاع العام، بالنظر إلى ارتفاع معدلات التقدم العلمي والتكنولوجي والتعقيدات المتصلة بتقدم الخدمات والسياسات المرتبطة بالأهداف.

وفي سبيل المساعدة على معالجة سوء السلوك والفساد في القطاع العام، تُشجّع الحكومات على تبني وتنفيذ تشريعات شاملة بشأن حماية المبلغين عن المخالفات، يُتبع فيها نهج واسع النطاق إزاء حماية الأشخاص المبلغين، وعلى تعزيز الجهود الرامية إلى وضع إجراءات تلك الحماية موضع التنفيذ.

واعتمدت اللجنة، مع مراعاة الملاحظات أعلاه، مشروع قرار ومشروع مقرر لينظر فيهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأعدت اللجنة أيضا مساهمة تقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ المعني بالتنمية المستدامة بشأن مسألة التحديات التي تواجهها المؤسسات في التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٦	الأول المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها . . .
٦	ألف - مشروع قرار يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده
١٢	باء - مشروع مقرر يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده
١٣	جيم - المساهمة المقدمة من اللجنة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التحديات التي تواجهها المؤسسات في التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود . . .
١٤	الثاني تنظيم الدورة
١٤	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
١٤	باء - الحضور
١٤	جيم - جدول الأعمال
١٦	دال - انتخاب أعضاء المكتب
١٧	الثالث إعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
١٧	ألف - تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
١٩	باء - صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة
٢٣	جيم - بناء القدرات وحشد موارد الميزانية وتخصيصها وإدارتها بفعالية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠
٢٥	دال - توعية موظفي الخدمة المدنية وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم على المستويين الوطني والمحلي
٢٧	هاء - المشاركة والانخراط في العمل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإسهام في إحراز التقدم
٢٨	واو - طبيعة سوء السلوك والفساد في القطاع العام والتحديات المرتبطة بهما، وسبل المضي قدماً: مسألة حماية المبلّغين عن المخالفات
٣٠	زاي - دعم تحول المجتمعات على النحو المطلوب بموجب خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق تعزيز المؤسسات في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية وتجهيزها
٣١	الرابع أعمال اللجنة في المستقبل
٣٢	المرفق قائمة الوثائق

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

١ - توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٢٦/٢٠١٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ و ٢٣/٢٠١٧ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس أتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(١)،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٧/٦٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية لتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.

وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٢)، التي دخلت حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٠/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الذي أقرت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة الأهمية للتمكن من تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوة الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلق بتشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ يهوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحكومة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها،

١ - *يحيط علما* بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورها السابعة عشرة^(٣)، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة بشأن إعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٤)، بما في ذلك فيما يتعلق بالآثار المترتبة بالنسبة للمؤسسات العامة على استراتيجيات العمل المتكامل من أجل إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود، وفقا لمواضيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨؛

٢ - *يدعو* اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

٣ - *يرحب* بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجددا أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٤ - *يسلم* بالدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ويدعو المؤسسات إلى استحداث طرق عمل أكثر إبداعًا ومرونة وتكاملاً تحقيقاً لهذه الغاية، ويلاحظ أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة؛

(٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٨، الملحق رقم ٢٤ (E/2018/44).

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٥ - **يكبر** أهمية الوزارات القطاعية في وضع السياسات وتنفيذها في مجالات اختصاص كل منها، مع مراعاة العلاقات المترابطة المتأصلة في أهداف التنمية المستدامة، ويؤكد أنه قد يكون من المفيد دعوة هذه الوزارات لتحديد أهداف التنمية المستدامة والغايات التي ستكون مسؤولة عن تحقيقها بصفة خاصة وتكييف أو وضع خطط أو استراتيجيات التنفيذ ذات الصلة، وذلك بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وقر بدور وزارات المالية في التمكين من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بذلك؛

٦ - **يلاحظ** أن تحقيق قدر أكبر من اتساق السياسات والمؤسسات يتطلب وجود نُهج مختلفة، من قبيل التكامل والتنسيق والمواءمة والحوكمة المتعددة المستويات والتوافق والمصالحة وبناء القدرات والتمكين وإصلاح القطاع العام، وأن المجتمع المدني والقطاع الخاص شريكان حاسمان في هذا المسعى؛

٧ - **يسلم** بأن تعزيز الاتساق يتطلب استخدام أدوات وآليات تدرج ضمن أساليب الحوكمة القائمة على التسلسل الهرمي والشبكات والأسواق بطرق تتماشى مع السياقات الوطنية والتنظيمية كما تتسم بالابتكار قدر الإمكان؛

٨ - **يدعو** الحكومات والمنظمات الأخرى إلى حفز التدريب والتعلم بين الأقران من أجل تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، بجملة أمور منها إنشاء شبكة عالمية من الممارسين المسؤولين عن تعزيز الاتساق على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وإدماج مسألة الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في مناهج مدارس الإدارة العامة والمؤسسات التدريبية الأخرى؛

٩ - **يلاحظ** أن القدرات التحليلية والتشغيلية والسياسية المناسبة يلزم توافرها جميعاً في المؤسسات العامة من أجل تحقيق الاتساق على صعيد السياسات، وأن الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات يمكن إدماجه في نظم إدارة الأداء في القطاع العام؛

صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة

١٠ - **يؤكد** من جديد الحاجة إلى إجراء تحسينات مستمرة تتسم بالحس العملي في قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويؤيد مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة الواردة في تقرير اللجنة، بوصفها نقطة مرجعية أولية في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات وفي دعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة؛

١١ - **يشجع** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة من أجل تفعيل المبادئ المذكورة، بعد الاضطلاع بعملية واضحة المعالم لتقييم جدوى أي ممارسة بالنسبة للمبادئ والأدلة التي تبرهن على تأثيرها، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وإشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد؛

حشد موارد الميزانية وتخصيصها وإدارتها بفعالية

١٢ - **يسلم** بالدور الأساسي المنوط بالحكومات والمؤسسات العامة على جميع المستويات، وبجميع الجهات المعنية الأخرى، فيما يتعلق بحشد موارد الميزانية وتخصيصها وإدارتها بفعالية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال القوانين والسياسات والاستراتيجيات المناسبة؛

١٣ - **يسلم** أيضاً بأن الاستدامة المالية والإدارة المالية العامة السليمة ضروريان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن استدامة المالية العامة لا تتوقف على مجموع الإنفاق الحكومي أو على حجم الدولة، ولكن على هيكل القطاع العام وفعاليته؛

١٤ - **يلاحظ** أن بناء الثقة يشغل مكاناً أساسياً في عمليات الميزنة وفي تعزيز العمل بإطار قانوني وتنظيمي فعال، وإطار للرصد والمساءلة يشتمل على عناصر المشاركة والانخراط في العمل وإدارة المخاطر، وأن الميزنة القائمة على المشاركة على المستوى المحلي بوجه خاص يمكن أن تساعد في بناء الثقة العامة وتيسير التماسك الاجتماعي؛

١٥ - **يلاحظ** أيضاً أن زيادة الشفافية وتعزيز الانفتاح فيما يتعلق بالبيانات العامة المتصلة بالإيرادات ورصد النفقات على حد سواء كانت نتيجهما تعزيز استنارة المواطنين وزيادة الوعي بالنتج الذي يعود على المجتمع من الإسهام الضريبي، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على نشر البيانات المالية العامة في الوقت المناسب وبطريقة شاملة، بسبل منها البيانات الحكومية المفتوحة؛

١٦ - **يلاحظ** مع القلق انتشار النظم الضريبية غير الفعالة والتهرب الضريبي وتحويل الأرباح وإساءة استخدام المعاهدات والتدفقات المالية غير المشروعة، ويشجع الحكومات على تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز النظم الضريبية العادلة والفعالة، بوسائل منها تحسين إدارة عمليات تحصيل الضرائب من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي؛

١٧ - **يشدد** على الدور الحاسم الذي تؤديه مهمة التدقيق في الإدارة المالية العامة، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على تعزيز بناء القدرات ذات الصلة، وتعزيز استخدام أدوات من قبيل محاسبة التكاليف ومراجعة الأداء في الإدارة المالية العامة؛

توعية موظفي الخدمة المدنية وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم

١٨ - **يشدد** على أن القيادة على جميع مستويات الحكومة والإدارة العامة أمر بالغ الأهمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويرحب بما قامت، أو تقوم، به الحكومة على أرفع مستوياتها في بعض البلدان للمشاركة في تنفيذ تلك الأهداف؛

١٩ - **يدعو** الحكومات إلى إطلاق مبادرات لزيادة وعي موظفي الخدمة المدنية على جميع المستويات بخطة عام ٢٠٣٠ وترسيخ التزامهم بها، ويشجعها على الاضطلاع بأدوار قيادية والابتكار والابتعاد عن اتباع أساليب العمل المعتادة لكي يتسنى لها، في جملة أمور، التعامل مع الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة؛ ويدعو الحكومات أيضاً إلى بناء قدرات ومهارات موظفي الخدمة المدنية في مجالات من قبيل وضع السياسات المتكاملة والمتسقة والتخطيط والتنفيذ والاستشراف والتشاور وعمليات استعراض التقدم المحرز بناء على الأدلة، وجمع الإحصاءات والبيانات واستخدامها، والانخراط في العمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول؛

٢٠ - **يؤكد** ضرورة توفير القدر الكافي من الاستثمار في التدريب في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل زيادة فرص الحصول على المهارات التي يمكن أن تعزز قدرات وإنتاجية القطاع العام، وجذب الناس الذين تتوفر لديهم تلك المهارات إلى القوى العاملة في القطاع العام، ولا سيما بالنظر إلى ارتفاع معدل التقدم العلمي والتكنولوجي، فضلا عن تعقيدات تقديم الخدمات والسياسات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها؛

٢١ - **يسلم** بأن استخدام التكنولوجيات الجديدة وتشجيع الابتكار في القطاع العام ينبغي أن يقترن بأطر تنظيمية يمكن أن توفر التوجيه للحكومات، وتحد من مخاطر الآثار السلبية للتكنولوجيا والابتكار؛

٢٢ - **يشجع** الحكومات على كفالة احترام سيادة القانون والسلامة المهنية وإدارة الموارد البشرية على نحو فعال ومنصف؛

المشاركة والانخراط في العمل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والمساهمة في تحقيق التقدم

٢٣ - **يؤكد** أنه لا توجد خطة وحيدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن تحديد أجمع السياسات في سياق معين يتطلب المشاركة والانخراط في العمل بشأن مختلف الخيارات السياسية من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

٢٤ - **يدعو** الدول الأعضاء، بالتالي، إلى كفالة اتباع طريقة تشاركية وشاملة وتعاونية في وضع السياسات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويلاحظ أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة والانخراط في العمل لكفالة توافر الفرصة أمام مختلف قطاعات المجتمع المدني لإسماع صوتها، ويقر بالتحديات الخاصة التي قد تواجهها الحكومات على جميع الأصعدة في هذا الصدد في البيئات المشقة والمتضررة من النزاعات؛

٢٥ - **يشدد** على أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب إجراءات ليس من قبل الحكومات فحسب، بل أيضا من جانب العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يتطلب الشروع في شراكات فعالة في مجالات من بينها رصد التنفيذ؛

٢٦ - **يؤكد** أن الوعي بأهداف التنمية المستدامة وملكيته من قبل المؤسسات على جميع المستويات والمجتمع ككل أساسيان للتشجيع على تنفيذها، ويدعو الحكومات إلى بذل جهود متضافرة للتوعية بهذه الأهداف وتعزيز ملكيتها في صفوف السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية والمجتمع المدني وأوساط القطاع الخاص والمجتمع ككل؛

تعزيز حماية المبلغين عن المخالفات

٢٧ - **يشجع** الحكومات على جميع المستويات على اعتماد وتنفيذ تشريعات شاملة بشأن حماية المبلغين عن المخالفات تأخذ بنهج واسع النطاق إزاء حماية المبلغين، وعلى تعزيز الجهود الرامية إلى وضع إجراءات حماية المبلغين عن المخالفات موضع التنفيذ، من خلال جملة أمور منها التثقيف العام، وكذلك الإجراءات والتوجيهات الموحدة، بالاستناد إلى نتائج آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد وتبادل الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، بما في ذلك نظم وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات؛

تعزيز وتجهيز المؤسسات في المجتمعات الحضرية والريفية

٢٨ - **يؤكد** أن عملية تحول المجتمعات في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية تتسم بنمو سكان المناطق الحضرية وزيادة عدد المهاجرين والشباب وكبار السن في العديد من المناطق، ويحث الحكومات على جميع المستويات على النظر في أثر التغيرات الديمغرافية على الحوكمة الحضرية وتمويل البلديات والنظم المالية المحلية والقدرات المحلية في مجال الوقاية من الصدمات الخارجية والتكيف معها والتخفيف من حدتها، وقدرة السلطات المحلية على كفاءة حصول جميع الأشخاص على الخدمات العامة؛

٢٩ - **يؤكد** أن الحكومات المركزية والمحلية على حد سواء، وبصرف النظر عن نموذج أو نطاق اللامركزية في البلد، تتحمل المسؤولية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن من المهم للغاية أن تعمل تلك الحكومات معا بروح من التعاون والشراكة؛

٣٠ - **يؤكد** أن موارد وقدرات الحكومات المحلية ينبغي أن تتناسب مع مسؤولياتها، ويشير بالتالي إلى أن المسؤولية عن تنفيذ أهداف وغايات محددة من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ينبغي أن تُنقل إلى المستوى المحلي، على أن يقترن ذلك بتوفير مستوى مناسب من الموارد المالية ومن تنمية القدرات؛

٣١ - **يدرك** القوة التحويلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويرحب بتزايد استخدام الحكومات لهذه التكنولوجيا من أجل تقديم الخدمات العامة وأداء المهام الأخرى، وإشراك الناس في اتخاذ القرارات، مع ملاحظة استمرار وجود العديد من أشكال الفجوة الرقمية؛

المتابعة

٣٢ - **يطلب** إلى اللجنة أن تدارس، في دورتها الثامنة عشرة المقرر عقدها في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، موضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٩ وأن تقدم توصيات بشأنه؛

٣٣ - **يدعو** اللجنة إلى المساهمة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والعمل على المساهمة في الاستعراض الشامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي سيجريه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛

٣٤ - **يدعو أيضا** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة؛

٣٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند التصدي لسد الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- ٣٦ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقا للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛
- ٣٧ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

باء - مشروع مقرر يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

- ٢ - إن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، إذ توضع في اعتبارها مواضيع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٩ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، توصى المجلس باستعراض مشروع المقرر التالي واعتماده:

مواعيد الدورة الثامنة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وجدول أعمالها المؤقت

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

- (أ) يقرر أن تُعقد الدورة الثامنة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛

(ب) يعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة بصيغته الواردة أدناه:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
 - ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
 - ٣ - تعزيز قدرات القطاع العام في المجالات الوظيفية الأساسية للإدارة.
 - ٤ - جوانب تمكين الناس في مجالي الحوكمة والإدارة العامة من أجل بناء مجتمعات متساوية وشاملة للجميع في القرن الحادي والعشرين.
 - ٥ - ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالممارسات والنتائج.
 - ٦ - بناء المؤسسات لتعزيز إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة.
 - ٧ - تعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
 - ٨ - تقييم التقدم المحرز بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
 - ٩ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة.
 - ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة عشرة.
- (ج) يقرر ضرورة الاستمرار في إعداد الوثائق التي تدعم جدول الأعمال المؤقت من خلال أساليب العمل المتبعة في اللجنة.

جيم - المساهمة المقدمة من اللجنة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التحديات التي تواجهها المؤسسات في التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود

٣ - تود اللجنة أن توجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المساهمة التي قدمتها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ بشأن موضوع التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. وفي تلك المساهمة التي قدمتها اللجنة إلى رئيس المجلس باعتباره رئيساً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، شددت اللجنة، في جملة أمور، على أن الاستراتيجيات والإجراءات الاستشرافية يمكن أن تزيد من إمكانية بناء مجتمعات قادرة على الصمود والحفاظ عليها، وتحقيق التنمية المستدامة وضمان أن تكون أشد الفئات فقراً وضعفاً قادرة على الوصول إلى السلع والخدمات العامة والاستفادة منها.

٤ - وتحقيقاً لهذه الغاية، أكدت اللجنة أن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة المتفق عليها في الدورة السابعة عشرة يمكن ربطها بالجهود العالمية الرامية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إدراجها في الأنشطة الجارية لتنمية القدرات وتقييم المعايير التقنية ذات الصلة من حيث التوافق مع مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويجب إيلاء أولوية لاتساق السياسات والاتساق المؤسسي من أجل التغلب على تحديات التجزؤ وعقليات الصومعة التي تعوق تنفيذ الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال بناء قدرات الإدارة العامة المالية التي تتسم بالكفاءة على الصعيدين الوطني والمحلي، إلى جانب توفير الإشراف الملائم، يشكل تحدياً رئيسياً للإدارة العامة ينبغي التعامل معه.

٥ - ومن أجل تعجيل التقدم في إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود، أوصت اللجنة بما يلي:

(أ) اعتماد وتفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة والاضطلاع بالإجراءات الاستراتيجية ذات الصلة المعروفة بفعاليتها، بما يتماشى مع الاحتياجات والتطلعات الفريدة لكل بلد؛

(ب) اعتماد مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب باعتبار ذلك مبدأ أساسياً من مبادئ الإدارة العامة، وضمان أن يتمكن جميع البشر من تحقيق إمكاناتهم في ظل من الكرامة والمساواة، من خلال إيلاء الاعتبار في السياسات العامة على جميع المستويات لاحتياجات وتطلعات جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك من هم أكثر فقراً وضعفاً، ومن هم معرضون للتمييز؛

(ج) استحداث أطر قانونية وسياسات واستراتيجيات وخدمات واضحة وشاملة تركز على تمكين أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً، وتوجيه الموارد المالية لتحقيق هذه الغاية؛

(د) معالجة مسألة العنف وانعدام الأمن كمسألة ذات أولوية، لأن غياب السلام يمكن بطرق أخرى أن يدفع بالمجتمعات السلمية والمزدهرة إلى دائرة الفقر المدقع والعجز؛

(هـ) تعزيز الحكومات والسلطات والمجتمعات المحلية باعتبارها جهات فاعلة أساسية في التنمية المستدامة على صعيد تقديم الخدمات، وتطوير البنية التحتية، وتعبئة الموارد المحلية، وتطوير قدرات المؤسسات والموارد البشرية؛

(و) تعزيز ثقافات التعلم مدى الحياة ودعم أنشطة تنمية القدرات الشاملة والمصممة خصيصاً في القطاع العام، وتعزيز المؤسسات التي تروج لثقافة التعلم هذه ولتنمية القدرات.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٦ - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره E/2001/45، من ٢٤ خبيراً يعيّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وعقدت اللجنة دورتها السابعة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٧ - وافتتح الدورة ستيفان شفاينفست، الموظف المسؤول بشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، ورحب بالمشاركين. وأدى بملاحظات افتتاحية كل من نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جيرى ماثيوز ماتجبالا، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ليو جينمين. ونظرت اللجنة في جميع البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة السابعة عشرة واختتمت أعمالها باعتماد مشروع التقرير.

باء - الحضور

٨ - حضر الدورة أعضاء اللجنة الـ ٢٢ التالية أسماؤهم: ليندا بيلمس (الولايات المتحدة الأمريكية)، وغيرت بوكارت (بلجيكا)، وأوما شودري (الهند)، وإيمانويل داشون (فرنسا)، وكريستينا دوارت (كابو فيردي)، وجيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)، وبول جاكسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وبريدجيت كاتسريكو (غانا)، ومارغريت كوبيا (كينيا)، وما هزو (الصين)، ولويس مويلمان (هولندا)، وجوان منديس (ترينيداد وتوباغو)، ولينوس توسان ميندجانا (الكاميرون)، وغريغوريو مونتيرو (الجمهورية الدومينيكية)، وملياء المبيض بساط (لبنان)، ويوراي نيميتس (سلوفاكيا)، وكاتارينا أوت (كرواتيا)، وريجينا سيلفيا باتشيكيو (البرازيل)، وموني بيزاني (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، وأورا - أرن بوتشاروين (تايلند)، وجوهر رضوي (بنغلاديش)، وعبد الحق سايحي (الجزائر).

٩ - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وجامعة الأمم المتحدة، ومكتب العمل الدولي، ولجنة الخدمة المدنية الدولية.

١٠ - وحضر الدورة أيضاً مراقبون عن المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة. ودُعي المراقبون إلى تقديم بيانات خطية قبل انعقاد الدورة. وتتاح قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة السابعة عشرة في الموقع الشبكي للجنة، وعنوانه (<https://publicadministration.un.org/en/cepa>).

جيم - جدول الأعمال

١١ - كان جدول أعمال الدورة السابعة عشرة للجنة كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

- ٣ - إعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠:
- (أ) تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي سيجري استعراضها بشكل معمق في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ والأهداف الأخرى؛
- (ب) بناء القدرات وحشد وتخصيص وإدارة موارد الميزانية بفعالية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- (ج) توعية الموظفين الحكوميين وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم على المستويين الوطني والمحلي.
- ٤ - بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات:
- (أ) صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالاستفادة من أعمال اللجنة في دورتها السادسة عشرة؛
- (ب) إشراك آليات المساءلة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في إسداء المشورة بشأن الأهداف والإشراف على تنفيذها؛
- (ج) طبيعة سوء السلوك والفساد في القطاع العام والتحديات المرتبطة بهما، وسبل المضي قدما؛
- (د) التأكد من أن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني قادرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الأهداف والمساهمة في إحراز التقدم؛
- (هـ) التشجيع على إيجاد سبل مبتكرة لتقديم الخدمات واتباع نهج النظام الحكومي المفتوح لدعم الأهداف.
- ٥ - دعم التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود: تعزيز المؤسسات وتجهيزها:
- (أ) التغييرات اللازمة في المؤسسات وفي الإدارة العامة على جميع المستويات لتعزيز تحول المجتمعات على النحو المطلوب بموجب خطة عام ٢٠٣٠ في المجتمعات الحضرية والريفية؛
- (ب) ضمان أن تكون الإجراءات التي يقوم بها القطاع الخاص متوافقة مع مسارات التنمية المستدامة من خلال الأشكال التقليدية والمبتكرة للتنظيم والإدارة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة عشرة.
- ١٢ - وتيسيرا للمداولات، نظرت اللجنة في البند ٤ (ب) مع البندين ٤ (د) و ٥ (ب) بشأن المسائل المتعلقة بالمشاركة والانخراط في العمل في سياق خطة عام ٢٠٣٠، وفي البند ٤ (هـ) مع البند ٥ (أ) بشأن المسائل المتعلقة بالتحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

١٣ - شغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال دورتها السابعة عشرة:

الرئيسة:

جيرالدين ج. فيزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)

نواب الرئيسة:

غيرت بوكارت (بلجيكا)

لويس مويلمان (هولندا)

موني بيسانى (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المقررة:

أوبما شودري (الهند)

الفصل الثالث

إعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ألف - تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أبعاد الاتساق

١٤ - يشكّل بعدد الاتساق على صعيد السياسات وصعيد المؤسسات كلاهما جانبيين هامين من جوانب حوكمة الاستدامة، وهما مترابطان للغاية. ويشير الاتساق على صعيد السياسات إلى تحقيق الاتساق بين السياسات المختلفة داخل وعبر القطاعات وعلى المستويات المختلفة للحكومة، بينما يمكن تعريف الاتساق على صعيد المؤسسات على أنه التكامل المعياري للترتيبات المؤسسية. والاتساق على صعيد المؤسسات هو وسيلة لتحقيق الاتساق على صعيد السياسات. وتشكل الثقة داخل القطاع العام شرطاً مسبقاً للجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق على الصعيدين.

النُهُج الاستراتيجية لتعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات

١٥ - يلزم، من أجل تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات، إيجاد نُهج استراتيجية يمكن من خلالها التعامل مع تحديات متعددة. وقد يشمل ذلك: (أ) التنسيق (أو التعاون المنظم بين مختلف الوزارات الحكومية)؛ (ب) التكامل؛ (ج) مواءمة السياسات (التكثيف المتبادل)؛ (د) الحوكمة المتعددة المستويات (مثل التعاون التقليدي من الأعلى إلى الأسفل أو التعاون عبر القطاعات)؛ (هـ) التوافق؛ (و) التسوية؛ (ز) التمكين. ومن الضروري إنشاء إطار قوي للقدرات في القطاع العام يتجاوز التعاون الفردي أو المتوقع.

١٦ - وهناك حاجة إلى تعزيز الاتساق على صعيد السياسات دائماً بالتآزر مع تعزيز الاتساق على صعيد المؤسسات، وذلك عن طريق تكييف التدابير الرامية لتعزيز الاتساق حسب خصوصيات أهداف التنمية المستدامة وحسب السياق الذي سيتم فيه تنفيذها، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

١٧ - وثمة سؤال رئيسي في هذا الصدد هو كيف تخصص الموارد، بما في ذلك من خلال السياسات المالية وآليات الميزانية، مع القيام أيضاً بتعزيز تبادل المعلومات والبيانات داخل القطاع العام.

أدوات وآليات لتعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات

١٨ - لا يوجد نُهج عام أو نُهج واحد يناسب الجميع لتعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وتشمل آليات وأدوات ذلك الاتساق ما يلي: (أ) الحوكمة الهرمية؛ (ب) حوكمة الشبكات؛ (ج) حوكمة السوق. ويتطلب تعزيز الاتساق وضع جميع العناصر الثلاثة في "صندوق أدوات" واحد واستخدام كل منها حسب الاقتضاء باتباع طرق على قدر كافٍ من التوافق مع الثقافات الوطنية والتنظيمية.

١٩ - وقد يلزم تطبيق أدوات تحقيق الاتساق معاً، الأمر الذي يتطلب تفكيراً تكاملياً من وجهات نظر متعددة. وقد ظهر هذا النهج القائم على "الحكومة المرجية" بوصفه نموذجاً ناجحاً يقلل من إخفاقات الحكومة ويخفف من أثرها.

٢٠ - ومن المهم وجود منصة معلومات متاحة لجميع أصحاب المصلحة تكون مكرسة للحوار والوقوف على الحلول المبتكرة. ولنظم المعلومات قيمتها في تبادل البيانات الموثوقة، بما في ذلك في مجالات التخطيط والميزنة وتشجيع المشاركة وتعزيز الشعور بالملكية. وقد يلزم بذل جهود خاصة لضمان حصول المجموعات المهمشة على المعلومات ومشاركتها في صنع القرار.

تقييم القدرة المؤسسية لأغراض تكامل السياسات

٢١ - يمكن النظر في ثلاثة أبعاد عند تقييم القدرة المؤسسية لأغراض تعزيز اتساق السياسات، وهي القدرة التحليلية والقدرة التشغيلية والقدرة السياسية.

٢٢ - والقدرة التحليلية هي أمر حاسم في جمع البيانات وتوليد المعلومات المطلوبة لضمان أن تكون القرارات قائمة على الأدلة وأن تكون خيارات السياسات سليمة. ومع ذلك، فإن محلي القطاع العام عددهم محدود في العديد من البلدان النامية. ويمكن أن تكون نوعية البيانات وموثوقيتها إشكالية، لا سيما في البلدان النامية، حيث يمكن أن تؤدي القيود المفروضة على الموارد وعدم كفاية الإرادة السياسية إلى إعاقة الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المتعلقة بالبيانات.

٢٣ - وتشير القدرة التشغيلية إلى قدرة الحكومة على إنجاز الأمور وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإجراءات التنظيمية وتوافر الموارد المالية والبشرية. وتشمل التحديات المشتركة ضعف الإدارة المالية العامة، وعدم كفاية تقاسم الإيرادات والموارد، وعدم وجود تعاون بين الحكومات المركزية والمحلية. ويمكن أن تكون الشُّج القائمة على الشبكات عنصراً هاماً من عناصر القدرة التشغيلية، كما يتضح في إدارة المياه والنفايات في بعض البلدان حيث يوجد دليل على تغيير العقلية وزيادة مستويات انخراط المجتمع المدني والقطاع الخاص في العمل وحدوث تحسينات في أساليب العمل. والأمثلة من هذا القبيل تؤكد على قيمة الابتكار والتفكير خارج الإطار التقليدي، مع وجود مشاركة قوية من جانب أصحاب المصلحة. ولقد أثبت نهج المجموعات أنه مفيد في بعض الحالات.

٢٤ - وتتعلق القدرات السياسية بالقدرة على إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية التكامل وعلى حل النزاعات الناشئة عن التفاعل اللاحق. ومن عوامل النجاح الحاسمة توافر القدرة السياسية على ضمان الاتساق الشامل لعدة قطاعات والمستويات. والقدرة على إدارة العمليات التداولية وتعزيز بناء توافق الآراء على جميع المستويات هي أمر ضروري.

٢٥ - وثمة حاجة، فيما يتعلق ببناء القدرات، لآلية عملية للتعليم من الأقران من أجل دعم التغيير الضروري في الهياكل والعمليات والمهارات والعقلية، وتعزيز التعلم المتبادل والتواصل وتبادل المعارف من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تدمج المدارس الوطنية للإدارة العامة وغيرها من مؤسسات التدريب في مناهجها الدراسية مسألة تعزيز الاتساق فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - وقد يكون من الملائم النظر في الكيفية التي يمكن بها دمج مسألة الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في أنظمة إدارة الأداء في القطاع العام، بالنظر إلى أن تقييمات الأداء تميل أيضاً إلى التوقع.

باء - صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة

مراجعة واعتماد مجموعة من المبادئ

٢٧ - نظرت اللجنة في مواصلة صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، بالاستناد إلى عملها في دورتها السادسة عشرة^(٥). والغرض الأساسي من المبادئ هو توفير التوجيه للبلدان في التعامل مع مجموعة واسعة من تحديات الحوكمة العملية المرتبطة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. والعناصر الأساسية المتمثلة في الفعالية والمساءلة والشمول ضمن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة تشكل جوهر إطار المبادئ، الذي يرمي إلى الجمع بين المعايير والمبادئ التوجيهية التشغيلية ذات الصلة في جميع مجالات بناء المؤسسات ذات الصلة بتنفيذ الأهداف، والعمل على مواصلة تطويرها.

٢٨ - وشددت اللجنة مرة أخرى على أن المبادئ والممارسات لا ينبغي النظر إليها على أنها مجرد قائمة بالأشياء التي يتعين على الحكومات القيام بها، وإنما هي ذات طبيعة طوعية. وقد كررت اللجنة التأكيد، لدى مناقشة غرض المبادئ الأساسية ونطاقها وتطبيقها، على أنه في الوقت الذي تعكس فيه المبادئ الأساسية القيم التي توجه الحوكمة من أجل التنمية المستدامة، فإن فائدة الممارسات الملموسة المرتبطة بها يمكن أن تختلف تبعاً للسياقات والرؤى والنماذج والاحتياجات والأولويات الوطنية والمحلية.

٢٩ - وانطلاقاً من الخبرة المستمدة من الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة، ومبادئ الإدارة العامة التي اشترك في إعدادها الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لصالح البلدان المشمولة في عملية توسيع الاتحاد الأوروبي وكذلك البلدان المشمولة في سياسة الحوار الأوروبية، والميثاق الإيبيري - الأمريكي للخدمة العامة، اتفقت اللجنة على أنه ينبغي النظر للنظام الإداري لأي بلد من منظور واسع. وبذلك تكون للمبادئ أهميتها بالنسبة لأي مؤسسة أو منظمة تضطلع بواجبات الخدمة العامة، فضلاً عن الهيئات الدستورية المستقلة والبرلمان والسلطة القضائية في نطاق سلطاتها الرقابية والإشرافية على إدارة الدولة والهيئات المركزية واللامركزية على حد سواء.

٣٠ - وكررت اللجنة التأكيد على أن هذه المبادئ يجب أن تكون متسقة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، وكذلك مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد سُلط الضوء على عدد من الاستراتيجيات المستخدمة عادة لإعمال المبادئ في هذه الاتفاقات على مر السنين وهي جزء لا يتجزأ من خطة الحوكمة الفعالة.

٣١ - وبعد مناقشة متعمقة لهذه المسائل، اعتمدت اللجنة المبادئ التالية للحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة لتكون مرجعاً تستند إليه السياسات والممارسات في المستقبل:

(٥) انظر E/2017/44، الفصل الثالث-هـ.

مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة

ديباجة

يتوقف التحقيق التام لأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، في جزء كبير منه، على فهم مشترك للمبادئ الأساسية للحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة. وتهدف مجموعة المبادئ الأساسية الواردة أدناه إلى توضيح خطة الحوكمة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية. وقد وضعت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة هذه المبادئ الأساسية من أجل مساعدة البلدان الراغبة، على أساس طوعي، في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة، بغية تحقيق الرؤية المشتركة من أجل كوكب الأرض وسكانه المتحسدة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبوصف هذه المبادئ مبادئ أساسية، فإنها تنطبق على جميع المؤسسات العامة، بما في ذلك إدارة الأجهزة التنفيذية والتشريعية، وقطاعي الأمن والعدالة، وهيئات الدستورية المستقلة، والشركات الحكومية. ويجري تعميق المبادئ وتفعيلها من خلال مجموعة من الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام والممارسات المتصلة بها، وهي جزء لا يتجزأ وأخذ في التطور من هذا العمل.

الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام

المبدأ

الفعالية

الكفاءة

- من أجل أداء المؤسسات لوظائفها
- تعزيز القوى العاملة المهنية في القطاع العام
- بفعالية، يجب أن تتمتع بالخبرة وتتوفر
- الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية
- على الموارد والأدوات الكافية للتعامل
- تنمية المهارات القيادية وتدريب موظفي الخدمة المدنية
- على النحو الملائم مع الولايات الخاضعة لسلطتها
- إدارة الأداء
- الإدارة القائمة على النتائج
- الإدارة والرقابة الماليّان
- إدارة الإيرادات بشكل كفء ونزيه
- الاستثمار في مجال الحكومة الإلكترونية
- من أجل تحقيق السياسات العامة
- عمليات التخطيط والتوقعات المستقبلية
- للناتج المتوخاة منها، يجب أن تكون
- متسقة بعضها مع بعض وقائمة على
- أساس حقيقية أو راسخة، بما يتفق تماماً
- مع الواقع والصواب والحس السليم
- وضع سياسات سليمة
- تحليل الأثر التنظيمي
- تعزيز عملية رسم السياسات المتسقة
- تدعيم النظم الإحصائية الوطنية
- نظم الرصد والتقييم
- الترابط بين العلوم والسياسات
- أطر إدارة المخاطر
- تبادل البيانات

المبدأ	الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام
التعاون	<ul style="list-style-type: none">• من أجل معالجة المشاكل المشاكلة موضوع الاهتمام المشترك، ينبغي للمؤسسات على جميع المستويات الحكومية وفي جميع القطاعات أن تعمل معا وبالأشتراك مع الجهات الفاعلة من غير الدول لتحقيق نفس الغاية والغرض والتأثير• إنشاء مركز تنسيق حكومي تحت سلطة رئيس الدولة أو الحكومة• التعاون والتنسيق والتكامل والحوار على صعيد المستويات الحكومية والمجالات الوظيفية• إدكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة• الحوكمة القائمة على الشبكات• شراكات أصحاب المصلحة المتعددين
المساءلة	
النزاهة	<ul style="list-style-type: none">• من أجل خدمة المصلحة العامة، يجب أن ينجز موظفو الخدمة المدنية واجباتهم الرسمية بصدق ونزاهة وبطريقة تتسق مع مبدأ الأخلاق الحميدة• تعزيز سياسات وممارسات وهيئات مكافحة الفساد• مدونات قواعد سلوك موظفي القطاع العام• التنافسية في مجال المشتريات العامة• القضاء على الرشوة واستغلال النفوذ• سياسات تضارب المصالح• حماية المبلّغين عن المخالفات• تقديم أجور كافية ووضع جداول أجور منصفة للموظفين الحكوميين
الشفافية	<ul style="list-style-type: none">• من أجل ضمان أعمال المساءلة وإفساح المجال أمام الرقابة العامة، يجب أن تتسم المؤسسات بالانفتاح والإخلاص في تنفيذ مهامها وأن تعزز سبل الحصول على المعلومات، مع مراعاة الاستثناءات المحددة والمحدودة التي ينص عليها القانون• الكشف الاستباقي عن المعلومات• شفافية الميزانية• البيانات الحكومية المفتوحة• سجلات الملكية النفعية• سجلات جماعات الضغط
الرقابة المستقلة	<ul style="list-style-type: none">• حفاظا على الثقة في الحكومة، ينبغي لوكالات الرقابة أن تتصرف وفقا لاعتبارات مهنية دقيقة وبمعزل عن الآخرين وتأثيرهم• تعزيز استقلالية الوكالات التنظيمية• ترتيبات مراجعة القرارات الإدارية الصادرة عن المحاكم أو الهيئات الأخرى• المراجعة المستقلة للحسابات• احترام المشروعية
الشمول	
عدم ترك أي أحد خلف من أجل ضمان تمكّن جميع البشر من الركب	<ul style="list-style-type: none">• تعزيز سياسة مالية ونقدية منصفة• تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة، يتعين أن تراعي السياسات العامة احتياجات وتطلعات جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا وتلك التي تتعرض للتمييز• تعزيز العدالة الاجتماعية• تصنيف البيانات• المتابعة والاستعراض المنهجيان

المبادئ	الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام
عدم التمييز	<ul style="list-style-type: none"> • من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها للجميع، يجب توفير الخدمات العامة على أساس المساواة بين الجميع، دونما أي تمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو الإعاقة، أو أي وضع آخر
المشاركة	<ul style="list-style-type: none"> • لكي تكون الدولة فعالة، ينبغي أن تشارك جميع الجماعات السياسية الهامة مشاركة نشطة في المسائل التي تمسها مباشرة وأن تتاح لها الفرصة للتأثير في السياسات • الانتخابات الحرة والنزيهة • العملية التنظيمية للمشاورات العامة • المنتديات المتعددة أصحاب المصلحة • المشاركة في إعداد الميزانية • التنمية المركزة على المجتمع المحلي
التفويض	<ul style="list-style-type: none"> • من أجل تعزيز حكومة تلي احتياجات وتطلعات جميع الناس، ينبغي ألا تؤدي السلطات المركزية سوى المهام التي لا يمكن أداؤها بفعالية على المستوى المتوسط أو المستوى المحلي • تعزيز القدرات المحلية على الوقاية من الصدمات الخارجية والتكيف معها والتخفيف من حدة آثارها • الحوكمة المتعددة المستويات • تعزيز النظم المالية على مستوى البلديات والمستوى المحلي • تعزيز القدرات المحلية على الوقاية من الصدمات الخارجية والتكيف معها والتخفيف من حدة آثارها
الإنصاف بين الأجيال	<ul style="list-style-type: none"> • من أجل تعزيز الرخاء وتحسين نوعية الحياة للجميع، ينبغي أن تبني المؤسسات أعمالاً إدارية تكفل التوازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل للجيل الحالي والاحتياجات الأطول أجلاً للأجيال المقبلة • تقييم أثر التنمية المستدامة • إدارة الديون العامة في الأجل الطويل • تخطيط الأراضي والتنمية المكانية في الأجل الطويل • إدارة النظم الإيكولوجية

ربط المبادئ بممارسات ملموسة

٣٢ - إن تفعيل المبادئ والقيام بإجراءات استراتيجية ذات صلة معروفة بفعاليتها في سياقات معينة أمر ضروري للارتقاء بالعمل المتعلق بالمبادئ إلى المستوى التالي. ومن أجل أن تكون الممارسات المرتبطة بالمبادئ مفيدة، يجب أن تكون صلتها بها واضحة، وأن يكون تنفيذها ممكناً، وأن تستند إلى أدلة تجريبية كافية تبرهن على تأثيرها على تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لذلك، سيكون من المهم القيام، جنباً إلى جنب مع الخبراء الآخرين، بتحديد معايير وآليات لتقييم قوة دليل التأثير، وضمان أن تكون الممارسات محددة بشكل جيد وقابلة للتنفيذ في سياقات مختلفة، مع السماح بمساحة للتجريب.

٣٣ - وأكدت اللجنة على الحاجة إلى النظر في دور الإدارة العامة في مختلف مجالات العمل الحكومي لزيادة تحديد السياق الذي تطبق فيه المبادئ. وتم تحديد خمس مستويات للحكومة لاستخدامها كنموذج لفهم الواقع اليومي للمؤسسات، وتشمل المستويات: إدارة فرادى المنظمات، والتعاون على نطاق

الحكومة، والعلاقات مع الجهات الفاعلة من غير الدول، والمواقف والسلوكيات التنظيمية، والحوكمة على الصعيد العام. ويجب أن يتسم كل مستوى من المستويات الخمس بالفعالية والمساءلة والشمول.

٣٤ - واتفقت اللجنة على أنه سيكون من المفيد العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية، من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأفريقي، سواء على مواصلة الاستفادة من تجارب الآخرين فيما يتعلق بأطر ومعايير السياسات المتعلقة بممارسات الحوكمة، أو على ضمان أن تكون الممارسات مناسبة تمامًا للسياقات المختلفة. وبالمثل، قد يكون من المفيد وضع المبادئ من منظور قطاعي، مع مراعاة الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، وقد رحبت اللجنة بما أبدته منظمات الأمم المتحدة من الاهتمام في هذا الصدد.

٣٥ - ويمكن ربط المبادئ بالجهود العالمية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إدماجها في أنشطة الأمم المتحدة الجارية لتنمية القدرات، وكذلك تقييم استراتيجيات وبرامج التعاون الإنمائي. وبالمثل، يمكن أن يكون من المفيد أيضا إجراء تقييم ذاتي للمعايير التقنية ذات الصلة على الصعيد الوطني لتعزيز التوافق مع خطة عام ٢٠٣٠ ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويمكن كذلك جمع دراسات الحالة وتبادلها بغرض توضيح الممارسات، بالتعاون مع المنظمات المراقبة المهمة.

الربط بالعمل الذي يقوم به فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة

٣٦ - لاحظت اللجنة أنه قد يكون من المفيد ربط الأعمال التي تضطلع بها بشأن المبادئ بالمبادرات الرامية إلى تعزيز قياس أثر ممارسات الحوكمة. ويبدو أن اللجنة وفريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة تجمعهما أهداف مشتركة في هذا الصدد. وعلى وجه التحديد، فإن العمل الجاري الذي يقوم به فريق برايا بشأن وضع كتيب عن إحصاءات الحوكمة قد وفر فرصة هامة للتعاون أعربت اللجنة والفريق عن اهتمامهما بالسعي إلى استغلالها.

جيم - بناء القدرات وحشد موارد الميزانية وتخصيصها وإدارتها بفعالية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٣٧ - أكدت اللجنة أن وجود إدارة مالية عامة سليمة شرط أساسي من شروط تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا تتوقف استدامة المالية العامة على مجموع الإنفاق الحكومي أو على حجم الدولة ولكن على هيكل القطاع العام وفعاليتيه. ولهذا الملاحظة آثار هامة في حشد موارد الميزانية وتخصيصها وإدارتها.

حشد موارد الميزانية بفعالية

٣٨ - تشكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للقطاع العام، والحال كذلك في العديد من البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية. لذا ينبغي أن يكون تحقيق الكفاءة والنزاهة في إدارة الإيرادات شاغلا رئيسيا في الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفي السعي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة. وفي حين لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع، إذ تختلف الهياكل والعمليات الضريبية بحسب السياق الوطني والظروف والاحتياجات المحلية، فإن بعض النهج المتبعة لتعزيز إدارة الإيرادات قد أسفرت عن نتائج تبعث على التفاؤل.

٣٩ - ويشجع وجود نظام مثالي لإدارة الضرائب دافع الضرائب على التحلي بأعلى درجات الامتثال الطوعي بأقل تكلفة ممكنة. وأحد أسس هذا الامتثال هو احترام العقد الاجتماعي من خلال قوانين ضريبية يُنظر إليها على أنها عادلة ويمكن إدارتها بكفاءة وفعالية وبأكبر قدر من النزاهة. ويمكن بعدئذ أن تُعزز الثقة التي تولدها هذه القوانين بجملة عامة بشأن الفوائد التي تعود على المجتمع من مساهمات دافعي الضرائب. وقد أدى توفير البيانات العامة بشأن الإيرادات والنفقات على نحو مفتوح وشفاف إلى زيادة الوعي بالكيفية التي تعود بها المساهمات الضريبية بالنفع على المجتمع، ولا سيما عندما تُنشر البيانات المالية العامة في الوقت المناسب وبطريقة شاملة.

٤٠ - وفيما يتعلق بالكفاءة، وجدت بعض البلدان أنه من المفيد دمج وكالات متعددة معنية بالإيرادات، مثل الوكالات المسؤولة عن الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وإدارة الجمارك، في هيئة مركزية. ويمكن أيضا أن تؤدي رقمنة تقديم الإقرارات الضريبية وغير ذلك من الإجراءات، والاستثمار في استخدام تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، إلى المزيد من الكفاءة في جباية الضرائب. ويوصى كذلك بوضع نُظم لتقييم الأثر التنظيمي للتأكد من أن الفوائد المجتمعية للتنظيم تفوق التكاليف.

٤١ - ويشكل الاحتيال الضريبي وتحويل الأرباح وإساءة استخدام المعاهدات وعدم فعالية نُظم الضرائب مشاكل مستعصية في بعض البلدان، وهي تحد بقدر كبير من الحيز المالي وتُدمر أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وفي سياق التصدي للتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان المنخفضة الدخل على وجه الخصوص، يلزم اتخاذ إجراءات وطنية ودولية، على حد سواء، لتحسين النُظم الضريبية وحشد موارد إضافية في الميزانية. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال تكثيف التعاون الدولي في مجال الضرائب من أجل منع التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال، وزيادة فعالية نشر واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية، يندرجان ضمن المسائل الأساسية. وعلى الصعيدين الوطني والمحلي، يمكن اتخاذ العديد من الإجراءات الاستراتيجية، مثل تحسين إدارة الديون الضريبية والاحتيال الضريبي، وجمع واستخدام البيانات والمعلومات المالية، بما في ذلك المدفوعات الرقمية عبر الوسطاء على الإنترنت، على نحو فعال.

تحسين تخصيص الأموال العامة

٤٢ - في سياق ضمان الكفاءة في تخصيص الموارد العامة، من المهم اتباع نهج هيكلي ومنظم في البرمجة، وصنع السياسات استنادا إلى الأدلة، وإجراء عمليات فعالة لتقييم السياسات، بدعم من الترتيبات المؤسسية المناسبة.

٤٣ - وعملية بناء الثقة جزء لا يتجزأ من عمليات الميزنة ومن تعزيز فعالية الأطر القانونية والتنظيمية وأطر الرصد والمساءلة. والميزنة القائمة على المشاركة وسيلة ناجحة في بناء ثقة الجمهور وتيسير التماسك الاجتماعي، لا سيما على الصعيد المحلي.

٤٤ - وتُشجّع الحكومات على نشر البيانات المالية العامة، بما في ذلك من خلال البيانات الحكومية المفتوحة، في الوقت المناسب وبطريقة شاملة. وقد تشمل هذه البيانات مقترحات الميزانيات التنفيذية والميزانيات المعتمدة وتقارير نهاية العام المالية وتقارير مراجعة الحسابات. ويوصى أيضا بوضع إطار ميزانية متوسط الأجل يستند إلى بيانات موثوقة وتوقعات لسنوات متعددة، تعمل ضمنه جميع المنظمات العامة وتخضع للمساءلة.

- ٤٥ - والمشاركة والانخراط في العمل جزءان لا يتجزآن من عملية التخصيص الفعال للموارد العامة. وتتطلب إدارة المالية العامة، وبخاصة على الصعيد المحلي، تعزيز الشفافية والكفاءة والمشاركة، وزيادة الانفتاح والإنصاف، وتوحي الكفاءة والفعالية في نُظُم الميزنة والميزانية. وينبغي وضع سياسات وآليات المشاركة الرسمية، بهدف تحسين الإلمام بشؤون المالية العامة. ويمكن للحكومات أن توفر للمواطنين أدلة إرشادية بشأن الميزانية يسهل فهمها والحصول عليها.
- ٤٦ - ويمكن ربط ميزانيات الأداء بشكل مفيد بالنتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتمثل إحدى التوصيات في توجيه "محاسبة أهداف التنمية المستدامة" لتسليط الضوء على أثر الميزنة العامة في تنفيذ الأهداف.

تعزيز الإدارة المالية العامة

- ٤٧ - أكدت اللجنة أن الالتزامات السياسية أمر بالغ الأهمية للقيام بإصلاح الإدارة المالية العامة وأن تعبئة الموارد المحلية ينبغي أن تبدأ من جانب الميزانية المتعلق بالإنفاق. ومن الضروري القيام بدراسة دقيقة لإدارة الموارد على المستويين الجزئي والكلّي، بما في ذلك ما يتعلق بالإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية.
- ٤٨ - ومن المهم الحد من الهدر ومنع الفساد في مجالات المشتريات العامة والإبلاغ والمحاسبة. وتشكل الضوابط المتعلقة بالفساد وعمليات المراجعة المالية ومراجعة الأداء أموراً أساسية، بما في ذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن الإبلاغ، وتدريب الموظفين الحكوميين من أجل غرس مستوى عالٍ من القيم العامة فيهم، ولا سيما في الوكالات المعنية بالمالية العامة والوكالات ذات الصلة بالميزانية، وتقديم الدعم السياسي القوي للحكم التزيه.

دال - توعية موظفي الخدمة المدنية وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم على المستويين الوطني والمحلي

- ٤٩ - يتطلب التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ عدم ترك أي أحد خلف الركب، بمن في ذلك أي موظف من موظفي الخدمة المدنية. وهو يتطلب أيضاً التحول نحو ثقافة التعلم مدى الحياة وزيادة الاستثمار في التدريب وتنمية المهارات في أوساط موظفي الخدمة المدنية والطائفة الواسعة من الوكلاء الضالعين في تقديم الخدمات العامة، الذين يعملون في إطار أشكال مختلفة من العقود أو الشراكات، والذين يشكلون جميعاً القوة العاملة في القطاع العام.
- ٥٠ - وعلى الرغم من أنشطة التوعية والتدريب، بما في ذلك حلقات العمل والمشاورات وأنشطة الدعوة وتطوير المناهج الدراسية ومنصات التعلم الإلكترونية، فإن العديد من ممثلي الحكومات وموظفي الخدمة المدنية وغيرهم من العاملين في القطاع العام يفتقرون إلى الإلمام الكافي بخطة عام ٢٠٣٠.
- ٥١ - ويستلزم إنشاء وتعهد قطاع خدمة مدنية منتج ومؤهل قادر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة اتباع استراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية تقوم على الإحساس بالمسؤولية عن تحقيق الأهداف وعلى الإرادة السياسية والنزاهة والقيادة القادرة على إحداث التحول. وتهدف العديد من المبادرات الإقليمية والوطنية المتعلقة بتنمية المهارات القيادية والتدريب في مجالات مثل تحليل السياسات العامة والحوكمة القائمة على المشاركة والحوار السياسي إلى بناء خريطة طريق مشتركة لموظفي الخدمة المدنية باعتبارهم عناصر لإحداث التغيير.

٥٢ - وللمؤسسات التعليمية، بما فيها مدارس الإدارات العامة ومعاهد التدريب والبحث في مجال الخدمة المدنية، أدوار هامة تؤديها في بناء الوعي وتلقي المهارات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لهذه المناهج أن تكون مفيدة في غرس مجموعات المهارات اللازمة، على سبيل المثال فيما يتعلق بطرائق تكامل السياسات واتخاذ القرارات بشكل قائم على المشاركة وترتيبات العمل التعاونية والشراكات.

٥٣ - وهناك عدد من الكفاءات التقنية التي لها أهمية حاسمة بالنسبة للأداء الفعال لموظفي الخدمة المدنية، ومن بينها التفكير والإدارة الاستراتيجيان وتحليل الأدلة واستخدامها والاتصالات وإدارة الشؤون المالية وشؤون الأفراد والبرامج. وينبغي أن تشكل المهارات الشخصية، من قبيل الذكاء الانفعالي والقدرة على التعاون والتوجيه والإرشاد، جزءاً من المناهج العامة، وكذلك الحال بالنسبة للمهارات الإدارية والقيادية. وينبغي توعية موظفي الخدمة المدنية بخطة عام ٢٠٣٠ وصلتها بالأهداف الإنمائية الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

٥٤ - والوعي بخطة عام ٢٠٣٠ أمر بالغ الأهمية بصفة خاصة لدى موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من الوكلاء العاملين في مجال تقديم الخدمات على الصعيد المحلي. وعلى الرغم من أن مؤسسات التدريب المحلية أساسية لبناء كفاءات موظفي الخدمة المدنية ومهاراتهم، فكثيراً ما يكون هناك انقسام بين هذه المؤسسات والمؤسسات الوطنية لإدارة الموارد البشرية. ونتيجة لذلك، فإن الكفاءات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع قد لا تُكتسب على نحو فعال. والتكامل الرأسي أمر ضروري لكفالة الاتساق على المستويين المحلي والوطني بين الاحتياجات التدريبية لموظفي الخدمة المدنية وغيرهم من العاملين في القطاع العام ومهاراتهم.

الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في سياق أهداف التنمية المستدامة

٥٥ - من الأهمية بمكان فهم طريقة إدارة البلدان لمواردها البشرية في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. والخطوة الأولى هي التأكد من أن الاستثمار في الموارد البشرية لا يُعتبر مجرد تكلفة. والخطوة الثانية هي تعريف إدارات الموارد البشرية بالمهارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ويكتسي التعرف على الفجوات الموجودة في المهارات وتقييمها وإعداد بيانات دقيقة وموثوقة عن مواصفات المهارات أهمية محورية. وتمثل الخطوة الثالثة في أهمية توافر رؤية طويلة الأجل للقطاع العام، تعترف بقيمة موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من العاملين في القطاع العام وتحفزهم، وتعزز الإنتاجية، وتدعم التعلم والتطوير الوظيفي، بسبل منها النمو المهني المتعدد الاتجاهات الذي لا يتبع تسلسلاً تعاقبياً، وإيجاد بيئة عمل مواتية. ويمكن للتخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة أن يقطع شوطاً طويلاً في ضمان فعالية تكاليف الاستثمار في التدريب ودعمها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥٦ - وبالإضافة إلى تنمية المهارات، فإن استقدام موظفي الخدمة المدنية على أساس الجدارة وعلى نحو يتسم بالنزاهة والشفافية وحسن التوقيت أمر بالغ الأهمية، بيد أن "نزوح الأدمغة" ووجود قواعد وهيكل إدارية عفا عليها الزمن، وانخفاض الأجور، أو حتى وجود امتيازات مفرطة، واستقرار صارم، هي أمور قد تعرقل هذه الجهود. وتشكل النهج الابتكارية المتبعة في استقدام الموظفين وتدريبهم والاحتفاظ بهم، بسبل منها بناء الحوافز والاختيار على أساس الكفاءة، جزءاً من الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية. ومن الحيوي أيضاً ضمان اتساق الاختيار مع مهارات المستقبل، والتنوع، وتكافؤ الجنسين، وإدماج المهمشين.

وعلى نحو مماثل، يدعم ضمان الاحتفاظ بالموظفين في مراحل الانتقال السياسي استمرارية العمل والمعارف والذاكرة المؤسسية.

الآثار المترتبة على التكنولوجيات الناشئة

٥٧ - يمكن للتكنولوجيات الناشئة أن تعزز بسرعة طريقة وضع السياسات والبرامج ونشرها. فعلى سبيل المثال، يمكن للهوية الرقمية أو نظم المعلومات الفردية أو نُظُم تقديم البيانات لمرة واحدة فقط والحفلات الرقمية أن تحد من الأخطاء في البيانات وتخفيض التكاليف وتعزز تقديم الخدمات بشكل متمحور حول الإنسان وتحسن إمكانيات الوصول في المناطق النائية. وقد تكون هناك حاجة في جميع القطاعات إلى توفر المعرفة بالعلوم والتكنولوجيات المتقدمة وعلوم البيانات ونُهج استقصاء السلوك، من بين جملة من الأمور. ولذلك من المهم تجديد التركيز على استخدام التكنولوجيات في القطاع العام وتحديد مواصفات مهارات القطاع العام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والارتقاء بها والاستمرار في بنائها، مع التركيز بشكل خاص على اجتذاب المواهب الشابة.

٥٨ - ومن المهم أن يفهم موظفو الخدمة المدنية الفرص والتحديات الناشئة عن التكنولوجيات. وينبغي العمل بحمة على تعزيز استيعاب التكنولوجيا في القطاع العام على نحو نشط وفي نفس الوقت التفكير في ذلك الأمر بعناية. وهناك حاجة إلى وضع أطر وسياسات تنظيمية ملائمة لتوجيه القطاع العام في اختيار أنسب الحلول مع تقليل الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيات الجديدة إلى أدنى حد ممكن. ويمكن للحكومات، ولا سيما في البلدان النامية، أن تنظر أيضا في تقديم حوافز إضافية لمشاركة القطاع الخاص في التدريب في مجال التكنولوجيا وتنمية الهياكل الأساسية من أجل توسيع قنوات تقديم الخدمات.

هاء - المشاركة والانخراط في العمل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإسهام في إحراز التقدم

٥٩ - في معرض تناول نُهج التوقع في الإدارة العامة، تدرج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حقبة جديدة من المشاركة في اتخاذ القرارات تتجاوز الشراكات. وهي تدعو إلى الأخذ بأشكال الحوكمة المترابطة والموجهة نحو النتائج والتي تشمل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وتتمثل إحدى استراتيجيات القضاء على الفقر وعدم ترك أي أحد خلف الركب المتبعة في بعض البلدان في إقامة شبكات جيدة التنسيق من الموارد والقدرات التي تُعنى بأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة.

انخراط أصحاب المصلحة في العمل في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع

٦٠ - تطرح البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع تحديات تشمل الأمن وإدماج المجموعات المستبعدة والمقاتلين السابقين باعتبارهم أكثر من يُتروكون خلف الركب، كما تشمل المآزق المالية مثل الميزانيات المحدودة وغير المرنة والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. ويمكن أن تتباين طبيعة هذه الضغوط ودرجتها، وهي تتوقف على عدة أمور منها ما يلي: (أ) تركة الدولة في مرحلة ما بعد النزاع ونوع تلك الدولة (دولة ما بعد الاستعمار أو الدولة المنهارة مقابل الدولة الضعيفة، واختلاف مستويات وأنواع الثروات المتاحة من الموارد)؛ (ب) مستوى الإدارة (المستوى الوطني مقابل المستوى دون الوطني)؛ (ج) مراحل ما بعد النزاع (مرحلة الطوارئ التي تلي انتهاء النزاع مقابل مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع). ويمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لممارسات الإدارة العامة، مثل البرمجة المرنة وآليات

الخروج والتعبير عن الرأي القائمة على المشاركة من أجل النهوض بغايات التنمية المستدامة في مختلف مراحل ما بعد النزاع.

٦١ - ولاحظت اللجنة أن توفير موارد إضافية للحكومات الوطنية لا يؤدي بالضرورة إلى نقل هذه الموارد إلى المناطق النائية المتضررة من النزاع. وقد يكون سبب ذلك أيضا أن الحكومات الوطنية ودون الوطنية تولي درجات متفاوتة من الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، يلزم بصفة خاصة إجراء تحليل مفصل للظروف والأولويات المحلية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع.

٦٢ - وتشكل إعادة إرساء الشرعية وبناء الثقة تحديا آخر من التحديات التي تواجهها المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، حيث تُستبعد جماعات معينة بصورة منهجية وحيث يمكن أن تقترن مؤسسات الجيش والشرطة وغيرها من المؤسسات بالممارسات القمعية أو الفاسدة. وفي هذه السياقات، يكتسي التواصل الفعال مع المجتمعات المحلية باللغات المحلية أهمية بالغة.

الرصد على صعيد أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

٦٣ - يستلزم تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة صياغة المؤشرات وتنفيذها ورصدها. قد تكون هناك حاجة في البداية إلى التركيز على جمع البيانات وتعريف المؤشرات، وقد يختلف ذلك من بلد إلى آخر ويمكن أن ينشأ على نحو مفيد من العمليات المتعددة أصحاب المصلحة. وبعد ذلك، يمكن لمختلف الوكالات المشاركة في مشاورات شاملة لمناقشة المؤشرات المقترحة وتقديم الإسهامات في تنفيذ التوجيه القانوني والسياساتي والبرنامجي ورصده.

٦٤ - وكلما ازداد حجم هذا الرصد، ازدادت فعالية الانخراط في العمل. ولا غنى هنا عن التكرار. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن التصدي لخطر الإقصاء الناجم عن التصميم المؤسسي الهرمي أو المتحيز عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجة انطلاقا من القاعدة والميزنة القائمة على المشاركة. وينبغي أيضا طرح الخطاب المطلوب، ذلك أنه لا يقل أهمية عن المؤشرات في التعريف بالأهداف المشتركة.

واو - طبيعة سوء السلوك والفساد في القطاع العام والتحديات المرتبطة بهما، وسبل المضي قدما: مسألة حماية المبلّغين عن المخالفات

٦٥ - لاحظت اللجنة أن حماية المبلّغين عن المخالفات تتطلب اهتماما أكبر في سياق معالجة المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة، مثل التحديات المرتبطة بسوء السلوك والفساد في القطاع العام.

معنى حماية المبلّغين عن المخالفات ونطاقها

٦٦ - في الممارسة العملية، يمكن أن يكون المبلّغ عن المخالفات أي فرد أو جماعة أو مؤسسة يدق ناقوس الخطر إذا علم بوجود عمل يُحتمل أن يكون غير قانوني أو غير مشروع أو أي عمل آخر تترتب عليه آثار سلبية في المصلحة العامة، مؤديا بذلك إلى تحريك إجراء تحقيقي وإثارة نقاش وربما وضع قواعد تنظيمية. وتشمل حماية المبلّغين عن المخالفات، التي تختلف عن حماية الشهود، الإبلاغ عن الأفعال الإجرامية والانتهاكات الإدارية التي قد تشكل تهديدا للصحة أو السلامة أو مخاطر أخرى على الجمهور.

وفي كثير من الأحيان، يكون وجود "مخالفة جسيمة" أو "مصلحة عامة عليا" من الشروط المسبقة للانتحاء إلى التدابير المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات.

٦٧ - وتطلق نُظُم الإبلاغ عن المخالفات إنذارا مبكرا، ينبه الناس إلى احتمال حدوث فساد أو إلى وجوده. وتهدف حماية المبلغين عن المخالفات إلى حماية هوية الأشخاص الذين يقومون بالإبلاغ من أجل منع وقوع فصل تعسفي أو تخرش أو تمييز أو أذى جسدي أو غير ذلك من أعمال الانتقام. وقد شجعت المادة ٣٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد العديد من البلدان على سن تدابير تشريعية وتنظيمية لحماية المبلغين عن المخالفات الذين يتصرفون بحُسن نية ولأسباب وجيهة. وأصدرت بعض الهيئات الإقليمية مبادئ توجيهية تتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات في اعتماد نُظُم الإبلاغ عن المخالفات وتنفيذها ومواءمتها.

سمات نُظُم الإبلاغ عن المخالفات والتحديات التي تواجهها

٦٨ - لا يضمن وجود أطر ووكالات معنية بمكافحة الفساد أن تكون هناك حماية كافية. وينبغي أن تكون نُظُم الإبلاغ عن المخالفات شفافة وأمونة كي تتيح القيام بالإبلاغ بأمان وفعالية استنادا إلى أدوار ومسؤوليات واضحة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وينبغي أن تتجاوز النُظُم الفعالة للإبلاغ عن المخالفات الأحكام القانونية المحدودة لتوفر حماية شاملة، تشمل الحماية في القضايا الإدارية غير الجنائية.

٦٩ - وتتألف النُظُم الفعالة للإبلاغ عن المخالفات، في جملة أمور، مما يلي: (أ) قانون محدد ينص على إجراءات للحماية وقنوات للإبلاغ؛ (ب) أدوار ومسؤوليات واضحة للتعامل مع تقارير الإبلاغ؛ (ج) ضمان السرية وعدم الكشف عن الهوية؛ (د) عقوبات جنائية على الأعمال الانتقامية والإبلاغ بتقارير كاذبة؛ (هـ) توفير الحماية في حال وقوع أعمال انتقامية. ويمكن أن تزيد البلدان من فعالية نُظُمها الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات من خلال تدريب موظفي الخدمة المدنية في مجال الأخلاقيات وإدماج حماية المبلغين عن المخالفات في التشريعات المحلية والتعاون والعمل على غرس الثقة. ويمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لحماية حقوق موظفي الخدمة المدنية المتعلقة بإعمال الإجراءات القانونية الواجبة، بُغية ضمان معالجة القضايا على نحو عادل، فضلا عن تطوير المعايير الدولية في هذا المجال.

٧٠ - وأبرز التحديات التي يواجهها بناء نُظُم فعالة للإبلاغ عن المخالفات هو الافتقار إلى إطار عمل شامل أو تشريع مستقل بشأن حماية المبلغين عن المخالفات. وتتعلق التحديات الأخرى بالقدرة على التعامل مع تقارير الإبلاغ عن المخالفات والتحقيق فيها، وبالتنفيذ الفعال من خلال إجراءات موحدة.

٧١ - وقد تشمل تحديات التنفيذ الأكثر تحديدا ما يلي: (أ) غياب المعلومات المتصلة بعدد تقارير الإبلاغ عن المخالفات وبمحتواها المجرد من كل ما يدل على هوية الأشخاص؛ (ب) الصعوبات في جمع الأدلة المؤيدة؛ (ج) الآليات والعمليات المتعلقة بالرقابة وفرض الجزاءات وهي ما يتطلب المزيد من البحوث والمساعدة التقنية وتبادل الخبرات؛ (د) العوامل الثقافية التي قد تعوق التنفيذ الفعال في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٧٢ - وتشمل بعض الحلول لهذه التحديات التثقيف بشأن فائدة الإبلاغ عن الممارسات المهنية السيئة وأساليب هذا الإبلاغ، وتعزيز الأخلاقيات العامة، وبناء رأس المال الاجتماعي. ويضطلع المسؤولون عن شؤون الأخلاقيات بدور هام بوصفهم جهات الاتصال الأولية للمبلغين عن المخالفات. ويمكن للإدارات

العامة أن تعتمد أيضا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية هوية المبلّغين عن المخالفات، على سبيل المثال في استخدام الرسائل الإلكترونية المجهولة الهوية و/أو السرية للإبلاغ. ومن شأن الاحتفاء بيوم عالمي للإبلاغ عن المخالفات أن يساعد في تسليط الضوء على أهمية هذه المسألة.

زاي - دعم تحول المجتمعات على النحو المطلوب بموجب خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق تعزيز المؤسسات في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية وتجهيزها

٧٣ - شددت اللجنة على أن خطة عام ٢٠٣٠ تقدم فرصا كبيرة للحكومات لإعادة التفكير في دور المؤسسات وصياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع وتعزيز ثقافة الإدارة العامة القائمة على أساس الثقة والمتمشية مع الاحتياجات والأهداف الخاصة بكل بلد. ويشكل تعزيز المؤسسات في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية وتجهيزها أمرا بالغ الأهمية في تعزيز التحول المجتمعي المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠.

٧٤ - وبناء نموذج جديد للحكومة استنادا إلى سياسات ومؤسسات قائمة على النتائج وبتحore حول الناس وإلى عمليات فعالة وشاملة وتشاركية لاتخاذ القرارات على المستوى دون الوطني هو المفتاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكررت اللجنة التأكيد على أن توضيح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالسلطات الوطنية والمنوطة بالسلطات دون الوطنية عنصر أساسي. بيد أن اللامركزية تتطلب وقتا ودراسة متأنية للأحكام الدستورية والقانونية المتصلة بعملية اتخاذ القرارات والعمليات التداولية، فضلا عن توزيع الموارد.

٧٥ - وفي بعض الحالات، يمكن تعزيز تفويض المسؤولية عن تقديم الخدمات العامة إلى السلطات المحلية والدعم التناقلي والتعاقد على الأداء، بما يشمل مختلف المستويات الحكومية، فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويمكن أن تساعد هذه الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الحد من أوجه عدم المساواة وخفض التكاليف وتقسيم المخاطر لإعطاء الزخم اللازم للنمو الاقتصادي والابتكار. وفي حالات أخرى، يمكن إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول بصفقتها مشاركة في إنشاء الخدمات العامة، أو يمكن توظيف التمويل الاجتماعي للاستفادة من المهارات الجماعية وتعزيز قدرة المجتمع المدني على الابتكار.

٧٦ - كذلك يمكن لرقمنة الخدمات العامة، بما في ذلك نُظُم التنفيذ من خلال منقذ وحيد، أن تخفض تكلفة الخدمات وتقلل من زمن الاستجابة في الوقت الذي تزيد فيه الشفافية والمساءلة من خلال تحسين التتبع والرصد. ويمكن أن يؤدي وجود حكومة منفتحة، تساندها البيانات المفتوحة وإتاحة المعلومات، إلى التقريب بين الدولة والمجتمع.

٧٧ - ولاحظت اللجنة، في معرض إشارتها إلى عمل لجنة السكان والتنمية، أن تحول المجتمعات يتسم بتنامي سكان المناطق الحضرية وزيادة عدد المهاجرين والشباب وكبار السن في الكثير من المناطق. وتضطلع المدن بالدور الرئيسي في سياسات التنمية الحضرية، إذ توفر الخدمات الأساسية للجميع وتتصدى للتحديات من قبيل حماية البيئة الحضرية وتحسين الأحوال المعيشية لفقراء المدن، بمن فيهم سكان الأحياء الفقيرة، غير أن السلطات دون الوطنية ليست مجهزة دائما للتصدي لهذه التحديات.

٧٨ - وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن تشجيع الحكومات على جميع المستويات على النظر بجدية في أثر التغيرات الديمغرافية في الحوكمة الحضرية، ونُظُم تمويل البلديات والتمويل المحلي، وفي القدرة المحلية على الوقاية من الصدمات الخارجية والتكيف معها والتخفيف من حدتها، وفي قدرة السلطات المحلية على كفاءة حصول جميع الأشخاص على الخدمات العامة.

الفصل الرابع

أعمال اللجنة في المستقبل

- ٧٩ - ستواصل اللجنة مواءمة برنامج عملها مع الحاجات والأولويات التي يقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولاته ومساعدته في أداء وظائفه.
- ٨٠ - وستنكب اللجنة في دورتها الثامنة عشرة على دراسة الموضوع الذي اعتمده المجلس لدورته لعام ٢٠١٩، وهو "عالم واحد للجميع: تمكين الناس من بناء مجتمعات تنعم بالمساواة والشمول"، وستُعدّ توصيات متعلقة بالسياسات بشأن جوانب الحوكمة والجوانب المؤسسية لهذه المسألة. وستسهم اللجنة أيضا في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بينما تقيّم التقدم المحرز فيما يتعلق بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
- ٨١ - واتفقت اللجنة على ضرورة إمعان النظر في جوانب معينة من هذه التحديات المؤسسية العامة. وقررت التركيز على تعزيز قدرات القطاع العام في المجالات الوظيفية الأساسية من الإدارة، وتعزيز الإدارة المالية، وربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بممارسات ونتائج ملموسة، والإسهام في بناء المؤسسات لتشجيع إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع توفر إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع.
- ٨٢ - وقررت اللجنة أيضا إبقاء أساليب عملها قيد الاستعراض، وأعربت عن تطلّعها إلى مواصلة تعزيز أعمالها التحضيرية ما بين الدورات وإسداء المشورة العملية المنحى في مجال السياسات.

المرفق

قائمة الوثائق

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال
جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2018/1)	٢
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2018/2)	٣ (أ)
ورقة غرفة اجتماعات مقدمة من الأمانة العامة عن تقييم القدرات المؤسسية فيما يتعلق برسم السياسات بطريقة متكاملة	٣ (أ)
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة ببناء القدرات وحشد وتخصيص وإدارة موارد الميزانية بفعالية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/C.16/2018/3)	٣ (ب)
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتوعية الموظفين الحكوميين وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم على المستويين الوطني والمحلي (E/C.16/2018/4)	٣ (ج)
مذكرة من الأمانة العامة أعدت تحت قيادة الخبراء بشأن صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة (E/C.16/2018/5)	٤ (أ)
ورقة غرفة اجتماعات بشأن القضايا المطروحة للمناقشة الحالية: الخراط المواطنين في العمل في اتخاذ القرارات العامة والمؤسسات الفعالة وإتاحة المعلومات	٤ (ب)
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بمسألة حماية المبلغين عن المخالفات (E/C.16/2018/6)	٤ (ج)
ورقة غرفة اجتماعات بشأن حماية المبلغين عن المخالفات وتنفيذ المادة ٣٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المتعلقة بحماية المبلغين	٤ (ج)
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالتحول المؤسسي لتعزيز رفاه المجتمعات المحلية الريفية والحضرية: حالة ماليزيا (E/C.16/2018/7)	٥ (أ)
مذكرة معلومات أساسية عن التحديات التي تواجه المؤسسات في التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود: مشروع إسهام في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨	٥ (أ)